الفصل الثالث

الشقيري ما بين معركة استقلال منظمة التحرير وتنحيه عن زعامتها

أولاً: الشقيري ومتاعب استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية

إمعاناً من الشقيري في تأكيد استقلالية منظمة التحرير بعد نشأتها، وخلافاً لِما ورد في الميثاق القومي الفلسطيني؛ ففي خضم العداوة الشخصية بين الشقيري والأمير السعودي فيصل كما سبق الإشارة، أكدَّ الشقيري في معرض رده على من عارض إنشاء الكيان: أن الكيان الفلسطيني لا يبنيه الملوك والرؤساء بل شعب فلسطين. ودافع عن حق الشعب الفلسطيني في ذلك، وعن ديمقراطية الانتخاب، بل وقال بصورةٍ مؤثرة على المستمع: "**ألأننا شعب من اللاجئين، تُنكرون علينا حقنا في أن ننشئ كياناً كما نريد إنشاءه؟ لقد أنشأتم كياناتكم كما أردتم ولم يتدخل أحد في شؤونكم؛ فلماذا هذا التدخل في شؤوننا، لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمان طويل؛ فهل تُفرض علينا الوصاية الآن؛ ألأننا أصبحنا لاجئين مشردين في الوطن العربي ...**" [1].

وتأكيداً للاستقلالية التي أرادها الشقيري للكيان الفلسطيني ولجعله حقيقة حية، ناضل لبنائه بجميع مؤسساته السياسية والعسكرية والمالية والإعلامية والتنظيمية؛ فانتزع من مؤتمر القمة الثاني عام 1964 قرار إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وإن كان ذلك مشروطاً بما يجعله تابعاً للحكومات العربية؛ فمن وجهة نظر الشقيري أن هذا خيرٌ من عدم وجود جيش على الإطلاق. وقام الشقيري بجولة عربية انتهت بعد صعوبات وعقبات جمة إلى إنشاء قوات القادسية وحطين وعين جالوت، وإلى إقرار مشروع التجنيد الإجباري في قطاع غزة، وكان الشقيري قد أقنع الرئيس عبد الناصر بفتح معسكرات تدريب في غزة، وإمدادهم بالسلاح؛ فوافق الأخير بعدما شعرت المخابرات المصرية أن ثمة تحركاً سرياً بين أهالي قطاع غزة للقيام بأعمال فدائية؛ فأراد تحويله إلى العلن. وعلى الصعيد الداخلي فقد تمَّ قيام اتحاد الطلبة الفلسطينيين؛ كقاعدة شعبية من قواعد منظمة التحرير الذي دعا إلى ندوة

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص166.

عالمية في القاهرة أواخر آذار (مارس) 1965 افتتحها الشقيري نفسه، كذلك تمَّ إنشاء اتحاد عمال فلسطين الذي عقد مؤتمره التأسيسي في غزة في 14 نيسان (أبريل) من العام نفسه بحضور الشقيري أيضاً، وكذلك الأمر مولد اتحاد المرأة الفلسطينية في آيار (مايو) في القدس[1].

والجدير بالذكر: أن الشقيري كان يفتخر دوماً بالإنجاز الذي حققه؛ بقيام جيش التحرير الفلسطيني [2] في فترة قصيرة جداً، على أساس أنه لم تتمكّن دولة عربية بعد حصولها على الاستقلال من إنشاء جيشٍ في عامٍ واحد، في قوة جيش التحرير الفلسطيني وفي سلاحه. وفي منتصف عام 1966 قام الجيش المذكور بأول مناورة له بالذخيرة الحية في سيناء، وكان الشقيري قد أعلن أن ضباطاً فلسطينيين يتدرّبون في الاتحاد السوفيتي على مختلف الأسلحة الحديثة، وكذلك في الصين الشعبية للهدف نفسه. وبعد زيارة موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي إلى فيتنام الجنوبية، أعلن الشقيري عن عزمه إرسال عددٍ من ضباط جيش التحرير إلى فيتنام الشمالية؛ ليدرسوا طبيعة أساليب حروب العصابات التي ستفيدهم في المعركة المحتومة لتحرير فلسطين[3].

وتأكيداً لاستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية عربياً، خاصةً بعدما تزايدت التُهم الموجهة ضد الشقيري ومنظمته بالعمالة لنظام الرئيس عبد الناصر، قال الشقيري في الدورة الثانية للمجلس الوطني التي انعقدت في القاهرة في 31 آيار (مايو) 1965، وبحضور

---

[1]- قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص287-288؛ براند، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص58-59؛ جبر، **جامعة الدول العربية**، ص131؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص63؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص103.

[2]- بعد عام واحد من ثورة تموز (يوليه) 1952 في مصر (أي في عام 1953)، تمَّ تشكيل أول كتيبة فلسطينية من متطوعين فلسطينيين، وكان الإقبال على التطوع منقطع النظير، ولمَّا فاجأ العدوان الإسرائيلي الذي تمَّ على غزة في شباط (فبراير) 1955 الرئيس عبد الناصر، قرر الانتقال إلى مرحلة العمل؛ فأنشأ وحدة مغاوير مشكلة أساساً من الفلسطينيين وسمى عناصرها بالفدائيين، كما باشر في زيادة الكتائب النظامية الفلسطينية، التي أطلق عليها حرس حدود فلسطين. وفي عام 1955 تبع قرار الرئيس عبد الناصر، القاضي بجعل غزة القاعدة الأولى للفدائيين الذين باشروا قتالاً مؤثراً خلف خطوط العدو. وكان أيضاً هناك قرار سوري يقضي بإنشاء قاعدة فدائية ثانية في منطقة دمشق، وشُكلت بالفعل وحدة مغاوير تألفت من الفلسطينيين أساساً. وفي 27 آذار (مارس) 1960 أُعلن عن تكوين جيش فلسطين في العراق، ودعا الرئيس عبد الكريم قاسم الفلسطينيين كلهم إلى الانخراط فيه. وقامت العناصر الأولى من هذا الجيش، بعرض عسكري في بغداد في 11 آب (أغسطس) من العام نفسه. غير أن ولادة جيش التحرير الفلسطيني، تمت رسمياً بقرار من مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في 5 أيلول (سبتمبر) 1964.

حسن أبو لبدة، "**جيش التحرير الفلسطيني ... نبذة تاريخية**"، مقال في موقع مؤسسة فلسطين للثقافة؛

http://www.thaqafa.org

[3]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص93، 101.

عبد الناصر شخصياً، "**كانت الإذاعة التونسية تُعلِّق في اليومين السابقين: بأن منظمة التحرير أصبحت دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية؛ وأن الشقيري أصبح عميلاً لعبد الناصر.. وأريد أن أُعلن من هذا المنبر، وعلى مسمع من الرئيس عبد الناصر: أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست عميلة لأحد، ولا تابعة لأحد. إنها ملك الشعب الفلسطيني وحده.. أما أنا: فإنني أرفض أن أكون عميلاً لأحد.. ما أنا عميل.. أنا زميل.. أنا زميل لعبد الناصر، لقاء الثوار بالثوار، والأحرار بالأحرار**"[1].

والحقيقة التي لا لبس فيها فإن الشقيري لم يكن مرتهناً لأية سياسات أو إملاءات، على الرغم من أن ارتباطه بعبد الناصر، لم يكن سيصيبه أو ينتقص من صدقيته؛ إذ كان عبد الناصر وقتذاك مَعقدِ رجاء الملايين من الجماهير العربية[2].

وتأكيداً لهذه الاستقلالية كذلك دولياً، أُرسلت وفود منظمة التحرير إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وكان ذلك حسب الشقيري خطوة جريئة للمنظمة، وهي لم تُثبّت بعد أقدامها على الأرض العربية[3]. وحملت الوفود رسائل موقعة من الشقيري بصفته رئيس المنظمة إلى رؤساء الدول ووزرائها؛ فكان ذلك أول بادرة على بروز الشخصية الفلسطينية المستقلة عن القرار العربي في المجال الدولي في مواجهة الدعاية الإسرائيلية المضادة، بل وتأكيداً للاستقلالية في العمل السياسي، ترأّس الشقيري شخصياً وفداً كبيراً زار به الصين الشعبية في 15 آذار (مارس) 1965، بعد اعتراف الصين رسمياً بالمنظمة، وسماحها بفتح مكتب لها في بكين، ومنحه الحصانة الدبلوماسية، وتجلّى نجاح المنظمة في تلك الرحلة، باللقاء الذي دار بين الشقيري والرئيس الصيني ماوتسي تونج (Mao Tse-Tung)[4].

لقد تجشّم الشقيري بوصفه رئيساً للمنظمة الكثير من المعاناة للوصول بمنظمته إلى بر الأمان، وتكبّد الكثير من العناء من الزعماء العرب؛ فهؤلاء الزعماء أعطوه المسؤولية، لكنهم لم يعطوه الإمكانات؛ فأصبح يحمل إلى جانب متاعب القضية الفلسطينية متاعبه الكثيرة مع الدول العربية، وكانت أولى المتاعب هي الصعوبة المالية، وتباطؤ الحكومات العربية في

---

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص330-331.

[2]- عدلي صادق، **الشقيري في الذكرى العشرين لرحيله. حنين إلى الأمنية القصوى**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص42.

[3]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص81-82، قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص288.

[4]- لمزيد من التفاصيل، انظر: الشقيري، **من القمة**، ص266-319.

الوفاء بالتزاماتها المادية التي أقرَّها مؤتمر القمة الثاني في الإسكندرية عام 1964، وكان المورد الثابت للمنظمة هو تبرعات الشعب الفلسطيني للمنظمة؛ الأمر الذي دعا الشقيري للقول قبيل مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء في أيلول (سبتمبر) 1965: **"وُلدت المنظمة قبل أن تحرر الوطن السليب أسيرة الظروف العربية، ولا بد للمنظمة قبل أن تحرر الوطن السليب، أن تحرر إرادة الشعب الفلسطيني"**[1].

وواصل الشقيري مسيرته في تأكيد الاستقلالية الفلسطينية لمنظمة التحرير، بعدما حصلت تلك المنظمة على تأييد العديد من دول العالم؛ ففي المجلس الوطني الثالث الذي انعقد في القاهرة في آيار (مايو) 1966، قال الشقيري: **"أريد أن أقول لكم جميعاً يا رؤساء الحكومات العربية الذين تمثلون شعوبكم، أن منظمة التحرير الفلسطينية تُمثّل الشعب الفلسطيني، كما يُمثّل زكريا محيي الدين الشعب المصري"**، وكان زكريا محيي الدين يشارك في حفل افتتاح المجلس الوطني [2]، وقد كان عضواً في قيادة مجلس الثورة في مصر.

ومنظمة التحرير لم تكن بمعزلٍ عن الشعب الفلسطيني؛ فقد كاشف قادتها هذا الشعب من خلال رئيسها بالمرارة التي يعانيها من المواقف؛ أو إن شئنا الدقة التحفظات العربية المستمرة على مطالب المنظمة؛ فقد صارح الشقيري شعبه بنتائج مؤتمر قمة الدار البيضاء عام 1965، وبيّن لهم أنها دون الحد الأدنى على ما تمَّ الاتفاق عليه فيما يخص الآمال الفلسطينية؛ الأمر الذي دفعه للتصريح بأنه: **"لتحرير الأرض السليبة، لا بد من تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني"**[3]، بل ووصل به الأمر للقول بمرارة إن: **"منظمة التحرير في حاجة إلى تحرير قبل أن تدخل معركة التحرير"**[4].

وقد عبّر الشقيري عن الدور المستقبلي لمنظمة التحرير، إذا أرادت العيش في بحرٍ متلاطم من التناحرات السياسية المتواصلة وبعنف، وإذا شاءت هذه المنظمة القيام بدورٍ طليعي لتحرير فلسطين؛ فقال: **"إذا كان لدينا قضية اسمها قضية فلسطين؛ فيجب أن يكون لها شعب اسمه شعب فلسطين؛ فلا يمكن أن نتحدث عن قضية دون أن يكون لها**

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص110.

[2]- سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، ص61، نقلاً عن: كراس أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية عن المجلس الوطني، الدورة الثالثة.

[3]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص146.

[4]- المرجع السابق، ص147.

شعب يحمل اسمها وعَلمها، ويكافح من أجلها... إن انطلاق الشعب الفلسطيني في تعبئة طاقاته هو أول الطريق لتحرير فلسطين، ومن غير شعب فلسطين حُراً، منظماً، معبأ فإن أية خطة عربية لتحرير فلسطين هي خطوة مبتورة... المنظمة بعد مؤتمر دار البيضاء... لا بد لها من تحديد الموقف، وهو حق الشعب وواجبه، والأمر مطروح على الشعب ليقول كلمته... وإذا كان الطريق مسدوداً أمام المنظمة، فإن هذا الشعب البطل لا بد أن يجد كل وسيلة؛ ليشق للمنظمة طريقاً ثانياً تحت الأرض؛ وستكون الأمة العربية يومئذٍ في هذا الطريق، لأنه طريق الكفاح والنضال" [1].

يتضح مما سبق بيانه: أن قيادة منظمة التحرير قد وصلت إلى طريقٍ مسدود في تعاملها مع بعض الأنظمة العربية، التي شاءت إفشال الكيان الفلسطيني وهو لا يزال في طور الطفولة السياسية المبكرة، أو على أقل تقدير أرادت من ولادة ذلك الكيان أن يكون خُدجاً، يفتقد لمسوغات البقاء والحياة؛ فقرر رئيس المنظمة أن يفتح النار مبكراً، محذراً بأن الشعب الفلسطيني لن يكون ألعوبة في أيدي بعض الأنظمة الرسمية التي قدمت مصالحها الشخصية والوطنية، على المصلحة القومية ممثلة في القضية الفلسطينية، ومحذراً كذلك من أن صبر الشعب الفلسطيني لن يمضي إلى ما لا نهاية أمام هذا التعنت العربي، وأن الحل الوحيد الذي سيبقى أمامه هو العمل دون الرجوع إلى المرجعية العربية الجامعة.

وفي خطوةٍ دراماتيكية وصلت الخصومة بين المنظمة ممثلة برئيسها الشقيري وبين عددٍ من الأنظمة الرسمية العربية كالأردن والسعودية مداها، وإن تخللتها هدن وتسويات، تدّخل فيها الوسطاء من الزعماء العرب كالرئيس عبد الناصر. ورغم المعارضة التي لاقاها الشقيري، حاول بما لديه من مرونة إبعاد المنظمة عن مناكفات الأنظمة العربية فيما بينها، للحفاظ على الكيان الفلسطيني قوياً متماسكاً. وفي ذلك الشأن يقول الشقيري: **"نحن في منأى عن الخلافات العربية ما دام الخلاف في منأى عن قضية فلسطين .. ومن كان معنا من الملوك والرؤساء فنحن معه، ومن لم يكن معنا فلسنا معه، وليست الأمة العربية معه"** [2].

ولكن كيف لمنظمة التحرير أن تنأى بنفسها عن صراعات عربية داخلية وجدت نفسها تخوض فيها دون إرادتها؛ ففي عام 1966 وجدت المنظمة نفسها في معركةٍ مع تونس ورئيسها

---

[1]- المرجع السابق، ص149-150.

[2]- المرجع السابق، ص307.

الحبيب بورقيبة، بسبب تصريحات الأخير التي تجتزئ كثيراً من القضية الفلسطينية. ودارت بينها وبين السعودية معركة صامتة بسبب صلة المنظمة الوثيقة بعبد الناصر، ونشبت جفوة مؤقتة مع مصر بسبب زيارته للصين، وما نتج عنها من اتفاقٍ على الدعم العسكري والسياسي كما سبق الإشارة. ثمَّ تفجّر الخلاف مع الأردن الذي سحب اعترافه بالمنظمة، وقطع علاقته بها في تموز (يوليه) 1966، ووصل الأمر بعد اشتداد الحملة على المنظمة ورئيسها في مطلع عام 1967، أن طالبت بعض الدول العربية بتنحية الشقيري عن رئاسة المنظمة، بعدما اتهمته بالانحراف عن المهمة الأساسية لإنشائها؛ مما دفع الشقيري للقول: **"الأمر لا يتصل بأحمد الشقيري؛ فأنا إنسان زائل، وسيأتي غيري رئيساً يختاره الشعب الفلسطيني، لا يختاره ملك أو رئيس، هذا هو حق الشعب الذي يرفض كل وصاية. إن رئيس المنظمة موجود هنا بإرادة الشعب الفلسطيني، لا بإرادة أي ملك تمثلونه، ولا بأي رئيس تمثلونه. إن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي يختار من يتكلم باسمه، ويتولّى الدفاع عن قضيته، وهو وحده الذي يقرر إذا كُنت جديراً برئاسة المنظمة"** [1].

إذن: فإن منظمة التحرير وعلى لسان زعيمها، أعلنت صراحةً ودون مواربة استقلاليتها التامة عن كافة الأنظمة الرسمية العربية، وأنه لا يحق لأي زعيم عربي أن يعزل رئيسها والإيتاء برئيسٍ آخر على هواه؛ وإنما الفلسطينيون هم فقط المخولون بذلك الأمر دون ضغطٍ من أحد؛ الأمر الذي عجّل بتنحيته عن رئاسة المنظمة فيما بعد، كما سيرد بيانه.

وكان لهزيمة العرب في حرب حزيران (يونيه) 1967، الأثر السيئ على مسيرة المنظمة وسط التخبّطات العربية، وما أعقب ذلك من انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم في الفاتح من آب (أغسطس) من العام نفسه، تمهيداً لمؤتمر القمة العربية؛ فقد رَغِبتْ بعض الدول العربية كتونس استثناء المنظمة من حضور هذا الاجتماع [2]. غير أن الشقيري فرض حضور المنظمة في الاجتماع بحنكته، وصبَّ جام غضبه على المؤتمرين بقوله: **"إذا كان اجتماعكم من أجل إزالة آثار العدوان؛ فإن العدوان واقع على بلدنا وشعبنا، ولا بد من حضوري ومشاركتي .. فهل اجتمعتم لإزالة العدوان أم لإزالة منظمة التحرير"**؛ كما وتحدث مدافعاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعن حق المنظمة في تمثيله [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص399-400.

[2]- قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص292.

[3]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص96-97.

وبذلك وقع الشقيري بين نارين: نار الأنظمة الرسمية العربية ونار الثوار الفلسطينيين المستعجلين، وانتقل الصراع داخل أجهزة المنظمة، وهو الصراع الذي لم يُحسم إلاَّ بعد هزيمة حزيران (يونيه) التي أسقطت بسقوطها الكثير من المفاهيم وأساليب العمل، فاستقال الشقيري مُرغماً وتسلمت المنظمات الفدائية من بعده مسؤولية القيادة الشرعية. وهكذا تمَّ كما قيل يومئذ، زواج الشرعية الفلسطينية بالثورية الفلسطينية [1].

ثانياً: تنحية الشقيري عن رئاسة منظمة التحرير

اختلطت عوامل وأحداث عدة في سير الأمور بمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها قبل حرب حزيران (يونيه) 1967 وبعدها؛ فالشقيري ابن فلسطين ونتاج القضية سابقاً ولاحقاً، عاشها وعاصرها واندمج بها وساهم فيها، وكان والده الشيخ أسعد من أبرز رموز المعارضة النشاشبية للحركة الوطنية الحُسينية (أتباع الحاج أمين الحسيني)، ولكن أحمد الشقيري عمل معظم وقته وعمره مع الحركة الوطنية؛ فلقد كان أحمد سياسياً من الماضي، والحركات والتنظيمات السياسية والعسكرية ومنها حركة القوميين العرب، كانت بالأساس النقيض لذلك الماضي، وثورة على كل الظروف والأشخاص التي أدّت وعاصرت النكبة ونتائجها. لذا: لم يكن من البداية مُرحباً به، لا من حركة القوميين العرب، ولا من حركة فتح، ولا من معظم الأنظمة الرسمية العربية. وكانت الغرابة أن يكون هو اختيار القيادة الثورية الناصرية؛ ولذلك كانت حركة القوميين العرب تسير معه في نفس الطريق بشيء من المجاملة دون اطمئنان، وحتى لا تسبب لعبد الناصر متاعب أو إحراجاً، قد تأتي من: الأردن وسوريا والسعودية، وبعض الداخل الفلسطيني [2].

فقبل حرب حزيران (يونيه) 1967، اشتدت العداءات العربية ضد الشقيري ومنظمة التحرير، وبدأت بعض الأنظمة الرسمية العربية تطالبه بالاستقالة من منصبه خاصة من تونس والأردن والسعودية. وفي ذلك يقول الشقيري: "**وهكذا أصبحت المنظمة تواجه حلفاً ثلاثياً بين: فيصل والحسين وبورقيبة .. وبدأ الثلاثة يتحركون لخلع الشقيري من منظمة التحرير الفلسطينية .. وكانت بداية هذا التحرك في نهاية عام 1966، وبداية العام الذي**

---

[1]- الاقتصاد العربي، **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه**، ص66.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

يليه (تلاه) ..". ويتابع الشقيري قوله: "**أما المعركة على الصعيد العربي، فقد عزمت منذ البداية .. من أول يوم لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أن أتجنبها بكل جهدي .. فأنا صاحب الميثاق الوطني الفلسطيني ولا فخر، وقد أكدت فيه إن تحرير فلسطين تبعة قومية كبرى تقع على عاتق الأمة العربية حكومات وشعوباً، وفي طليعتها شعب فلسطين. وقد حرصت على الدوام أن تكون الحكومات العربية جميعها في الميدان .. كما حرصت أن تكون قضية فلسطين فوق الخلافات العربية، وفي منأى عن التناقضات العربية، ولكن ما ذنبي وذنب المنظمة إذا وقعت هذه الخلافات والتناقضات، على رأس القضية الفلسطينية على غير إرادتي .. وما ذنبي إذا كانت بعض الحكومات العربية هي التي فتحت النار أولاً، ولم يكن أمامي إلاَّ أن أقابل النار بالنار..**" [1].

فكانت أولى: معارك الشقيري مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حين دعا الأخير إلى الصلح مع إسرائيل عام 1965، وكانت **المعركة الثانية**: مع الملك حسين الذي ألقى خطاب عجلون الشهير في حزيران (يونيه) 1966، وأعلن فيه الحرب على المنظمة وسحب اعترافه بها، وأغلق مكاتبها، واعتقل رجالها، وكانت **المعركة الثالثة**: مع الملك فيصل وكانت معركة صامتة، نابعة من أسلوب الملك فيصل في القتال الصامت؛ فقد توقف عن دفع التزاماته للمنظمة لا لذنب إلاَّ التهمة الباطلة، بأن الشقيري هو عميل الرئيس عبد الناصر والشيوعية العالمية معاً[2]. وجرت محاولة أخرى من جانب الأردن لخلع الشقيري في الفاتح من شباط (فبراير) 1967، من خلال رسالة أرسلها الملك حسين للرئيس بورقيبة، اتهم فيها الشقيري بأنه انحرف عن خطة العمل العربي الموحد، والالتزام بمؤتمرات القمة، فجرَّ المنظمة لتكون طرفاً في الخلافات العربية وكذلك في الخلافات الدولية؛ بالإضافة إلى موقفه الصريح من إثارة الفتنة في الأردن، والتحريض على الثورة، وتقويض الكيان الأردني، وبذر بذور الشقاق بين أبناء البلد الواحد، والحضّ على التخريب والتدمير والقتل، وأنه أعلنها صريحة في جميع اللقاءات المنبثقة عن مؤتمرات القمة، أنه لا يلتزم بأي قرار، وأنه يعمل منفرداً على الوجه الذي يحلو له [3]. كما وجرت محاولة ثانية لخلع الشقيري خلال الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت في 14 آذار (مارس) 1967، بقيادة الثلاثي: حسين وفيصل وبورقيبة، عندما

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص391-392؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ جميل المجدلاوي** في غزة بتاريخ 2009/5/27، والأستاذ المجدلاوي هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

[2]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص391-392.

[3]- المرجع السابق، ص394-395.

ادّعوا بأن الشعب الفلسطيني قد ملَّ بضاعة الشقيري من الكلام والشعوذة والضحك على العقول [1].

لقد كان كل شيء في حياة الشقيري مثيراً مما خلق له عدة إشكاليات؛ إذ بسبب كل ذلك كان الكثيرون يحبّون الشقيري, ولكن كان هناك أيضاً الكثيرون يحسدونه على فصاحته وبلاغته وقوة شخصيته، أو على إخلاصه وعدم تعبه وكلله من طيلة مشوار الجهاد الطويل، ولم يُلقِ سلاحه أو يُخرس لسانه الذي بقي قوياً حتى النفس الاخير، ولكن مع كل ذلك: لم يسلم الشقيري من محاولات تحميله تأليب الرأي العام العالمي ضد العرب وتأييد اليهود، بسبب ما روجوه عنه أنه توعَّد بإلقاء اليهود إلى البحر، وهو الأمر الذي رفضه المجتمع الدولي، واستطاعت أجهزة الإعلام بالفعل من استغلال هذه الأقوال التي لم يتفوه بها الشقيري على الإطلاق، كما استغلها خصومه من الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يرون في الشقيري عقبة دون تحقيق أغراضهم وأهدافهم؛ فقاموا من ناحيتهم بترويج تلك الافتراءات ليس خدمة لقضية فلسطين. والمعروف أن الذي روّج لتلك الأقوال كان مندوب التلفزيون الفرنسي، الذي أجرى مقابلة تلفزيونية مع الشقيري عند عودته إلى الأردن مع الملك حسين بعد مصالحتهما في القاهرة، وكان ذلك يوم 31 آيار (مايو) أي قبل خمسة أيام من حرب حزيران (يونيه) التي سقطت فيها سيناء والضفة والقطاع والجولان [2].

وبعد هزيمة حزيران (يونيه) 1967 بدأ النقد وسن السكاكين، نقد ذاتي من حركة القوميين العرب لمسيرتها كلها، وإعادة نظر وترتيب جديد فكري ونضالي وسياسي، أدّى إلى استبدال القومي العام بوطني أو قُطري، تمثّل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وطال النقد كل القيادات والقوى السياسية سواء كانت ثورية أو تقليدية، وكل التحالفات والأوضاع العربية. وكان من الطبيعي أن يكون الشقيري ومنظمته على رأس القوى التي طالها النقد والتقييم الجديد، بل واعتبر الكثيرون أن الشقيري مساهم رئيسي في الهزيمة التي حلّت بالعرب جميعاً، بل وبالغ البعض باعتباره أكبر المساهمين فيها [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص396-397.

[2]- عرفات حجازي، **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، ص26-27؛ إبراهيم بكر إبراهيم، **في ندوة مؤسسة شومان .. أحمد الشقيري كما عرفته**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص116-118.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

غير أن تلك الاتهامات فيها الكثير من التعسف والتجنّي على شخص الشقيري؛ فالأخير لم يكن يترأّس دولة، بل منظمة لا حول لها ولا قوة أمام تدخّلات داخلية فلسطينية، وإقليمية عربية، ولم يكن يملك جيشاً جرّاراً مدرباً على أحدث وسائل القتال. لذا: فإن الأمانة العلمية تقتضي إعفاءه من مسئولية الهزيمة، والتي يتحمّل وزرها فحسب الجيوش العربية.

وكان من سوء حظ منظمة التحرير الفلسطينية، أنها ظهرت في الوقت الذي شهد فيه التجاذبات العربية - العربية، لكن ما هو أكثر من سوء الحظ، أنها غرقت ورغماً عنها أحياناً كثيرة في تلك التجاذبات؛ وبذلك كان من السهل اتهامها بتدبير انقلابات عسكرية وبالتآمر؛ لمجرد أن رئيسها تحدث عن ضرورة حماية الشعب الفلسطيني، بل هناك من عدَّ أن جرأة الشقيري وخطابيته، قد دفعت بالمنظمة إلى المزيد من التورّط في التجاذبات العربية الحادة؛ الأمر الذي سوف يتم من خلاله، معاقبة الشقيري على تلك الجرأة في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بعد هزيمة العام 1967. غير إن تحميل الشقيري وخطاباته المسئولية عن تموضع المنظمة ضمن سياسة المحاور العربية، أشبه بالتنمّر على الضحية لمناسبة العجز عن مواجهة جلادها؛ فقبيل تلك الحرب وعندما انتقد الشقيري تعرض الفلسطينيين للذبح في بلدة السموع في الضفة الغربية، دون أن يجدوا من يحميهم، وتذكيره بضرورة استنهاض جيش التحرير الفلسطيني في كل مناطق التواجد الفلسطيني، تعرَّض الشقيري بسبب تلك المطالبة لهجومٍ قاسٍ، وبعد وقتٍ قصير جرى الحديث عن المؤامرة الانقلابية في الأردن [1].

ومع تتابع الأحداث بصورة دراماتيكية نحو العمل حثيثاً على إقالة الشقيري من منصبه، أو على أقل تقدير إجباره على الاستقالة؛ فقد كان أطرف تعليق صدر من مندوبي الصحافة الأجنبية؛ ما قاله مراسل صحيفة النيويورك تايمز (New York Times) الأمريكية، من أن الرئيس بورقيبة والملكين فيصل والحسين؛ قد تعاونوا معاً على خلع الشقيري من رئاسة منظمة التحرير. لقد تعاونوا على هذا الهدف ولكنهم لم يستطيعوا. وحسب قول الشقيري نفسه: "**حقاً إنهم لم يستطيعوا في مطلع عام 1967، ولكنهم استطاعوا بعد أشهر معدودات في أخريات العام نفسه.. لقد استطاعوا خلع الشقيري بعد الهزيمة**" [2]، أي: بعد الحرب.

---

[1]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27.

[2]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص407.

ومما يُحسب للشقيري بعد الهزيمة، موقفه إزاء التخاذل العربي وعدم اللامبالاة من جانب الأنظمة الرسمية العربية؛ فلقد كان الواجب الوطني في رأي الشقيري يفرض على الملوك والرؤساء العرب، أن يجتمعوا يوم أن حدث العدوان على الأراضي العربية أو بعد انتهائه، لكنهم لم يجتمعوا إلاَّ بعد 85 يوماً في الخرطوم، عندما عقدوا فيها مؤتمر القمة العربية. ورغم مرارة الهزيمة وقسوتها إلاَّ أن الشقيري بقي الأمل يحذوه بأن شعبه لن ينكسر أمام هذه الموجة العاتية، التي كان بالإمكان تحطيم آماله على صخرتها بالحصول على الحرية، والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وقرر أن يحسم الأمر بينه وبين الزعماء العرب؛ فعلَّق الشقيري على ذلك قائلاً: **"والواقع أنّي قررت منذ تلك اللحظة، أن أحسم الأمر بيني وبين الملوك والرؤساء في مؤتمراتهم .. وها أنا الآن معهم في مؤتمر الخرطوم، أراهم يريدون أن يسيروا بأضعف الإيمان وأبخس الأثمان .. وهم يملكون أكثر من هذا ويقدرون على أكثر من هذا"** [1].

وذلك الأمر يدعم موقف الباحث الموضوعي، للتأكيد على أن إجبار الشقيري على تقديم استقالته فيما بعد لم تكن بمحض إراداته؛ وإنما كانت عبارة عن سلسلة متراصة من الضغوط الحثيثة من جانب النظام الإقليمي العربي الرسمي، مدعوماً بضغوطات فلسطينية داخلية معارضة لقيادة الشقيري للمنظمة، تلاقت معاً على هدفٍ واحد هو التخلص من قيادة الشقيري، مهما كانت النتائج والعواقب؛ متوهمين أن القيادة الجديدة للمنظمة ستكون أكثر سلاسة بالنسبة للنظام الرسمي العربي، بعدما شعرت تلك أن الشقيري صعب المراس، من الصعب تليين مواقفه، وجعله أسلس قياداً. أما فلسطينياً فقد اعتقد معارضو الشقيري واهمين، أنه بإمكانهم الحصول على استقلالية تامة للمنظمة من قيد ذلك النظام العربي، لكنهم فشلوا كما لُوحظ فيما بعد.

بل ويضيف الشقيري قائلاً والألم يعتصر قلبه، مبيناً كيف كانت معاناته من رؤساء وملوك الدول العربية: **"وإن أعتذر: فلست أعتذر إلاَّ عن شيءٍ واحد .. أعتذر عن أكبر خطأ ارتكبته في حياتي العامة عبر أربعين عاماً من عمري كله .. ذلك الخطأ الكبير هو أني سرت مع الملوك والرؤساء في مسيرة الأعوام الأربعة التي انتهت بحرب الأيام الستة. ذلك الخطأ الكبير هو أني صدّقت الملوك والرؤساء في عام 1963، يوم انعقد مؤتمر القمة العربي**

[1]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص207.

الأول في القاهرة، ثمَّ سرت في ركبهم في مؤتمر الإسكندرية، وبعده في مؤتمر الدار البيضاء، وأخيراً في مؤتمر الخرطوم .. وحمدت الله أني انسحبت من هذا المؤتمر غير آسف ولا نادم.." [1].

ويبدو أن الشقيري في زحمة ما تعرّض له من ضغوطٍ وتعسفٍ من قِبل الجميع؛ قد فكّر بالاستقالة طوعاً، وفي ذلك يقول: "**وخطر لي ... أن استقيل من رئاسة منظمة التحرير؛ ففي الشعب الفلسطيني كفاءات سياسية كثيرة؛ لأكون مستشاراً لمجلس قيادة الثورة الفلسطينية، لأُعرف، ولا يُعرف مجلس قيادة الثورة .. وبدأت اتصالاتي بعددٍ من الفلسطينيين أبحث معهم هذه الخواطر وسبل تنفيذها.. وكان واضحاً منذ البداية أن ميلاد الكيان الفلسطيني الجديد، لا يُقصد منه أن يكون قوى ضاغطة على إسرائيل حتى تنفذ قرار مجلس الأمن .. لقد كنت أريد قيام مجلس الثورة ليعبئ الشعب الفلسطيني، ومعه الجماهير العربية في معركة التحرير .. إنها معركة طويلة حقاً .. ولكن طول الزمن لا يحمل على التنازل عن الهدف .. وشعار "ثورة حتى النصر" كان هو الهدف؛ فلا يمكن أن تكون الثورة فريقاً في التسوية، ولا طرفاً في التصفية، وقضية فلسطين هي القضية الوحيدة في العالم التي لا تقبل التسويات المرحلية؛ فليست الحدود في هذه القضية هي المشكلة، المشكلة هي وجود إسرائيل الدولة .. والمشكلة هي الوطن، هل هو لنا أو لإسرائيل.."** [2].

واللافت للنظر هنا، أن الشقيري قد بدأ يعي بحسٍ وطنيٍ مرهف، بأن المعادلات السياسية في المنطقة من **جهة**، والمتغيرات في النظام الإقليمي العربي من **جهةٍ أخرى**، باتت تحتّم عليه التغيُّب عن المسرح السياسي، وأن لا يعود كواجهة رئيسية لعنوان الشعب الفلسطيني من خلال تكوين مجلس قيادة ثورة، لكن تسابق الأحداث بوتيرة متسارعة عجّلت بفرض التنحّي عليه قسراً. بل يبدو أن الشقيري من خلال ما ذكره في الفقرة السابقة على أهميته، كان يحذّر من خلفه في قيادة المنظمة، بأن شعار "ثورة حتى النصر" هو هدف الثورة الفلسطينية. لذلك فإن تلك الثورة وفي ظل الخلل في موازين القوى، غير مسموح لها بأن تكون طرفاً في مشاريع التسوية السلمية المجتزأة، ولا طرفاً في تصفية القضية الفلسطينية،

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص11.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص313.

التي لا تحتمل التسويات المرحلية. وكأن الشقيري قد قرأ أفكار من أجبروه على التنحّي قبل أن تُبصر النور، حيث أصدروا واعتمدوا بعد كتابته لتلك الكلمات برنامجهم المرحلي لحل القضية الفلسطينية عام 1974.

وبالإمكان ذكر الأسباب التي أدّت لتنحية الشقيري عن منصبه كرئيسٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية ومنها:

أولاً: نتيجة لحرب حزيران (يونيه) 1967 بنتائجها الكارثية، وفقدان ما تبقّى من الأرض الفلسطينية من جهة، ولمؤتمر الخرطوم من جهةٍ أخرى؛ فقد دُقَّ الإسفين الأخير في نعش قيادة الشقيري؛ فتهيأ الجو لانتقال حملة البنادق الفلسطينيين من موقع المعارضة إلى قيادة منظمة التحرير نفسها، وصار بإمكانهم توجيه عمل المنظمة وفق أولوياتهم بتأييدٍ عربي [1]. وارتفعت أسهم دعاة الكفاح المسلح، ولم يعد من خيار أمام الكل الفلسطيني سوى الانحياز لهم. ولمَّا كان من غير المتوقع بأن يقبل الفلسطينيون بما قبلت به الدول العربية من وقفٍ لإطلاق النار، والقرار الدولي (242)، ورفض قوات العاصفة التابعة لحركة فتح لذلك القرار؛ فتمَّ منحها مداً جماهيرياً واسع النطاق بين الفلسطينيين وصفة تمثيلية بينهم. وبالتالي: عاد الحديث من جديد إلى ضرورة استبدال قيادة منظمة التحرير، بقيادة جديدة تتمثّل فيها القوى الفلسطينية المقاتلة [2].

وفي التحليل الأخير لِما ترتب على هزيمة حزيران ونتائج مؤتمر الخرطوم، فإن الكثير من رصيد منظمة التحرير قد تمَّ سحبه عربياً. ونتيجةً لازدياد العمل الفدائي الفلسطيني ازدادت الخلافات داخل المنظمة؛ وقد كانت هناك **جبهتا خلاف**: جبهة خفية تقودها المنظمات الفدائية التي اقتنعت بأهمية منظمة التحرير، ولكن بشرط أن تقودها هي مع انتظار الفرصة السانحة لكي تتسلّم أمانتها، وجبهة علنية كان يقودها عدد من الشباب العروبيين التقدميين الذين آزروا الشقيري من البداية، وعملوا معه داخل مؤسسات المنظمة، ولكنهم أخذوا عليه تفرّده بالعمل، ولمَّا يئسوا من أي إصلاح داخلي، توجه باسمهم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية برسالةٍ، طلبوا فيها من الشقيري التنحّي عن منصب رئاسة المنظمة [3]، كما سيرد بيانه.

---

[1]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص51-52.

[2]- بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص104.

وكان قد نشب خلافٌ بين الشقيري وقيادة حركة فتح بعد هزيمة عام 1967، لأن فتح من وجهة نظر الشقيري كانت تتطلّع إلى تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، بينما هو يتطلّع إلى أبعد من ذلك إلى تحرير بلدٍ عربي وقصد ضمناً الأردن. وكانت قيادة جيش التحرير الفلسطيني قد صُدمت من تصريح الشقيري، عندما أعلن في 16 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، أن منظمة التحرير تقود الكفاح المسلح لقوى المنظمة النضالية داخل المناطق المحتلة؛ فقامت إسرائيل بتكثيف إجراءاتها الأمنية رداً على تصريحه؛ الأمر الذي أجبر عدة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني في الضفة الغربية، على الفرار إلى الأردن في الأشهر الثلاثة التالية؛ مما أدّى إلى انهيار التنظيم العسكري في الضفة الغربية بشكلٍ دراماتيكي [1].

ويبدو أن الهجوم الذي شنّته القوى الفلسطينية، وفي طليعتها حركة فتح على الشقيري والمنظمة، ومع صعوبة تصور أن حركة فتح التي رأت في نفسها تجسيد الوطنية الفلسطينية، قامت بما قامت به خدمة لمحورٍ عربيٍّ أو نظامٍ عربيٍّ ما؛ فإن بالإمكان افتراض أنها سارت مع الموجة المناهضة للشقيري لأسباب تخصها؛ إذ كانت قوة صاعدة ويحظى نشاطها بإعجاب جماهيري فلسطيني وعربي؛ فما الذي يمنعها من إسناد شرعيتها الثورية التي كانت في بواكير تحققها بشرعيةٍ أخرى، قالت إنها تريد تثويرها. وكان قد دار جدلاً داخل حركة فتح حول فكرة دخول المنظمة أو السيطرة عليها؛ ويبدو أن بعض قيادات فتح قد رفضت دخول المنظمة آنذاك [2].

غير أن القشّة التي قصمت ظهر البعير، جاءت عندما أعلن الشقيري في 9 كانون أول من العام نفسه عن وجود مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين، وأن هذا المجلس شكّله مؤتمر عسكري سري عُقد في القدس، وأن المجلس يتحكّم في قوى المقاومة جميعاً في الأراضي المحتلة. وكان قد ادّعى في وقتٍ سابق، أن منظمة التحرير تدّعم كل التنظيمات الفدائية، وأن جيش التحرير الفلسطيني انتهى من إعادة تدريب وتسليح قوة فدائية؛ بمساعدة الصين ودولٍ أخرى؛ الأمر الذي دعا حركة فتح لنفي ادعاءاته بشدة، كما نفت علمها بوجود مجلس قيادة الثورة واتهمته بأنه يُهلك جيش التحرير الفلسطيني، ثمَّ تبعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حركة فتح في التعبير عن استنكارها لتصريحات الشقيري، بعد أن ادّعى مسئوليته

---

[1]- يزيد الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة: باسم سرحان، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ص266؛ **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[2]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27-28.

عن هجومه على مطار اللد في 11 كانون أول (ديسمبر)، والذي كانت الجبهة قد استهلّت به عملها العسكري، وعن عملية أخرى نفذتها في اليوم التالي؛ الأمر الذي كشف حقيقة ادعاءاته ومزايداته على المنظمات الفدائية [1].

ومن جهةٍ أخرى أصدرت حركة فتح في أواخر عام 1967 مذكرة وجّهتها للدول العربية، أعربت فيها عن قلقها للتصريحات المضللة التي يُدلي بها الشقيري، موهماً الرأي العام العربي والدولي أن المنظمة تقوم بواجبها الوطني في الأرض المحتلة، واتهمته باختراع المجالس الوهمية. كما طالبت المذكرة الدول العربية باتخاذ الوسائل الكفيلة بسد أبواب أجهزة الإعلام العربية في وجه الشقيري، حتى لا يتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية في تضليل الجماهير [2].

وفي هذا الصدد وحسب ما قاله غازي الصوراني: فإن "**الشقيري قام بإصدار العديد من التصريحات أو البلاغات الثورية – التي لا تستند إلى الواقع – حول الكفاح المسلح الذي يقوده جيش التحرير ومنظمة التحرير داخل المنطقة المحتلة، عبر ما أسماه "مجلس قيادة الثورة" أو "المجلس العسكري السري" ... الخ. تلك التصريحات التي دفعت بحركة فتح إلى التصدي للشقيري، عبر الالتفاف عليه من خلال عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة على رأسهم بهجت أبو غربية – كما أخبرني شخصياً- حيث نجحوا بمساعدة القيادة المصرية والجامعة العربية في إزاحة الشقيري**" [3].

كما أصدرت حركة فتح فيما بعد بياناً طالبت فيه الشقيري بالاستقالة، وحذت حذوها كذلك: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والاتحادات الشعبية الفلسطينية. وحاول الشقيري أن ينظّم مؤيديه؛ فأصدر بيانه قبل الأخير رافضاً فيه التخلّي عن قيادة المنظمة، غير أن الأمر تمَّ حسمه في 20 كانون أول (ديسمبر) 1967، حينما رجَّح رئيس الصندوق القومي الفلسطيني عبد المجيد شومان كفة المطالبين بالاستقالة. وقد عقد الأعضاء المعارضون للشقيري اجتماعاً في القاهرة في 23 من الشهر نفسه، فوجد الشقيري نفسه وحيداً دون سند، خاصة بعد تخلي الرئيس عبد الناصر والحكومة المصرية عنه، كما ظهر من خلال

---

[1]- الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

[2]- المرجع السابق، ص266؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص107، 110.

[3]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

الصحف المصرية وقتذاك كما سيتضح لاحقاً؛ فاضّطر إلى تقديم استقالته تعسّفاً إلى الشعب الفلسطيني وليس إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية [1]، دلالةً على رفضه للنهج الذي انتهجته معه اللجنة التنفيذية والقوى الفلسطينية الأخرى.

ثانياً: أما على المستوى العربي فلم يكن حظ الشقيري يقل سوءاً عن حظه الفلسطيني؛ فقد وصلت الأمور بينه وبين عددٍ من العواصم العربية إلى حدٍ من الفتور، وصل إلى إغفال توجيه الدعوة للمنظمة، للمشاركة في أعمال القمة العربية في الخرطوم في آب (أغسطس) 1967 كما أسلفنا الإشارة [2]؛ فأحسّ بأن عدداً من الملوك والرؤساء العرب لا يريدون التعاون معه، وأنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه لدى الرأي العام الدولي [3]. ووصف الشقيري تجربته الطويلة المرّة في نضاله لخلق كيانٍ فلسطينيٍ مستقل بقوله: **"إني قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير في عنقي ثلاثة عشر حبلاً، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً، وما أشد أن يقع المرء في حلبة الصراع حين يكون المتصارعون هم الملوك والرؤساء، وأنكى من ذلك أن تكون الضحية قضية فلسطين، وأن يُبتلى شعب فلسطين بهذا البلاء .."** [4].

فبعد حرب عام 1967 تدهورت علاقات الشقيري عربياً وفلسطينياً؛ وسارت بعدها محاولات التخلص منه في خطين متلازمين، خاصةً بعد التشدد الذي أبداه الشقيري في مؤتمر القمة العربية بالخرطوم. وقد تساءل البعض: (**عما إذا كان هناك تنسيق مسبق بين الطرفين: العربي والفلسطيني لإقصائه**)، وأنهما من الناحية الوقائعية عملا معاً لإخراجه من الرئاسة، خاصةً بعد أن أعطت بعض الدول العربية التي كان الشقيري محسوباً عليها، الضوء الأخضر لحدوث تغيّرٍ داخل قيادة المنظمة ضد رئيسها. وقد ذكرت أنباء مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في 26 آب (أغسطس) من العام نفسه، أنه جرت محاولات لإقصاء رئيس المنظمة عن الاجتماعات المتتالية التي عقدها وزراء الخارجية العرب، كما جرت محاولات داخل أروقة مؤتمر القمة في الخرطوم لتجميد عضوية المنظمة

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113-114؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص98-100؛ يزيد الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2]- بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3]- قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص108.

[4]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص317؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص308.

في المؤتمرات العربية؛ فردَّ الشقيري: بأن منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني وليس للحكومات العربية[1].

ويبدو أن الشقيري قد وضع اللمسات الأخيرة لختام مرحلته السياسية، عندما أصرَّ على وضع اللاءات الأربع الشهيرة خلال انعقاد مؤتمر الخرطوم، وهي: **لا صلح، لا تفاوض، لا تعايش، ولا انفراد بالحل**، لكنه انسحب من المؤتمر بعدما اكتشف أن الزعماء العرب حذفوا اللاء الرابعة وهي الأهم والتي كان يصر عليها باسم منظمة التحرير. وفي نهاية الجلسة ما قبل الأخيرة قام الشقيري من مكانه وقال: **"أنا لست ملكاً لأحرص على البقاء في المُلك، ولست رئيساً لأحرص على البقاء رئيس جمهورية .. أنا واحد من شعب فقد كل شيء، ولم يعد لنا ما نخسره لأننا خسرنا كل شيء .. ولكن بقي لنا عقلنا وكرامتنا وآمالنا .. إن الاتجاه العام في هذا المؤتمر لا يشجعني على المشاركة فيه، ولا أستطيع أن أساهم في هذه القرارات؛ ولذلك فإني أُعلن انسحابي من المؤتمر"**[2].

فالشقيري كان من الذكاء وسعة الحيلة، بأن تملّص من تحمّل وزر الهزيمة بمفرده؛ فألقى بالكرة في ملعب الزعماء العرب بالخرطوم، وأوثق قيدهم باللاءات الأربع [3] كما سبق الإشارة. وحاول أن يلعب أوراقه بذكاء، حين ركّز على دور الشعوب في قهر العدو، ومحو آثار الهزيمة؛ فزاود أو تقدَّم بذلك حتى على أكثر الثوريين [4].

والواضح جلياً من خلال مداولات وكلمات الزعماء العرب في القمة العربية المذكورة، ورغبة هؤلاء الزعماء بالاعتراف بالأمر الواقع، ورفض الشقيري المطلق الاعتراف بذلك الواقع؛ وذلك بقوله أثناء القمة: **"إننا لسنا في الأمم المتحدة، ولم نوقع اتفاقية الهدنة، ونحن غير ملزمين بقرارات مجلس الأمن؛ ولذلك فإن كل الاعتبارات الدولية لا تشملنا ولسنا ملزمين بها"**. وقوله: **"... فإننا غير مطالبين بالقبول، قرارات مجلس الأمن إما نقبلها أو نسكت، ومن الممكن إحصاء مئات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ولم تُقبل، وموضوع مجلس الأمن لا يُنجينا من أي خطر"**. وأنهى الشقيري كلمته بالقول: **"ونعاهد**

---

[1]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص224؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص97-98.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص237؛ بيان نويهض الحوت، **"شخصية أحمد الشقيري"**، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[4]- المرجع السابق.

الجميع (أي الزعماء العرب)، **أن لا نتدخّل بأي شؤون داخلية لأية دولة؛ وإذا بدرت منا أي خطيئة؛ فنرجو أن تغتفروا للمنظمة، وأقول هذا للجميع الآن**"[1]. بل وأكّد الشقيري: بأنه من خلال خبراته الطويلة في الأمم المتحدة، تأكّدت قناعاته بأن القضية الفلسطينية ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي، وأن حرب التحرير هي الطريق الوحيد لإعادة الوطن إلى الشعب وعودة الشعب إلى الوطن [2]؛ فاتضح نتيجة ذلك اختلاف في وجهات نظر العرب مع وجهة نظر منظمة التحرير؛ فالقضية لم تعد قاصرة على شعب فلسطيني فقد أرضه، بل ودول عربية أخرى فقدت أيضاً جزءاً من أراضيها.

وكان على الشقيري أن يدفع ثمن اختراقه سقف السياسة العربية، ولأن الشقيري كان يعتقد أنه الأب الحقيقي للكيان الفلسطيني؛ ومن حقه وحده أن يسميه ويربيه ويرسم له طريق المستقبل؛ كانت الأنظمة العربية ترى أنها هي الأب الحقيقي لذلك الكيان، وأن دور الشقيري كان دور القابلة التي وُلِدَ على يديها ذلك الكيان. لذلك دبّروا عملية تنحيته عن رئاسة المنظمة [3]، لكنه لم يفشل في قيادتها، بل على العكس نجح في قيادتها طوال ثلاث سنوات صعبة جداً، أما نتائج حرب 1967؛ فكانت كفيلة للإطاحة بالجميع [4]؛ ومع ذلك فإن الحرب لم تُطحْ بأيٍّ من الزعماء العرب سوى الشقيري.

والجدير بالذكر: أن عام 1967 بإفرازاته، لم يشهد طوي صفحة الحياة السياسية الرسمية للشقيري كرئيسٍ لمنظمة التحرير فحسب، بل طوى أيضاً صفحة المشروع القومي لتحرير فلسطين لصالح مشروع قطري فلسطيني [5]؛ وإن لم يكن وقتذاك في الأفق مشروع قومي حقيقي ظاهر لتحرير فلسطين.

بالتالي: فإن موقف الشقيري في قمة الخرطوم، ساهم في تسريع عملية تنحيته عن رئاسة المنظمة؛ فقد كان القادة العرب بحاجة إلى كبش فداء لتحميله - ولو زوراً - قسطاً من

---

[1] - شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص154-157؛ الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص220-221.
لمزيد من التفاصيل حول وقائع مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الخرطوم. أنظر: الحوت، **عشرون عاماً**، ص109-177.

[2] - الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص87.

[3] - يوسف حجازي، "**الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية**"، مقال في موقع وطن: www.watan.com

[4] - **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[5] - تعقيب حسين أبو النمل على بحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري، ص212.

المسئولية عن نكسة حزيران (يونيه)؛ بالإضافة إلى أسباب أخرى منها: الخلافات الناشبة بين الشقيري وبين فريق الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومن العاملين في مؤسسات المنظمة، ومنها ما فرضته تداعيات الهزيمة من مستجدات ميدانية، فرضت ضرورة التغيير في الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها وقوع ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مضافاً إليها سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية [1]. فالشقيري الذي كان متهماً بالأمس أنه رهين الأنظمة العربية وتابع لها، أضحى اليوم بسبب اختلافه مع كثير من هذه الأنظمة، متهماً من جانبها بأنه متشددٌ ومتصلبٌ؛ فالرجل كان عنيداً في آرائه، ومتشدداً في توجّهاته، لا يتحول عنها إذا اقتنع بها، وفوق ذلك لا يخضع للضغوط ولا يستجيب لها، ولا يضع وزناً للمؤثّرات مهما كان مصدرها [2].

فالواضح إذن مما قاله الشقيري، أنه أصبح على النقيض مع الإجماع العربي، وشذَّ عن عُرفهم، وبات وجوده يشكل خطراً على سياساتهم؛ لذا: بات شخصاً غير مرغوب فيه عربياً؛ بعد أن أصبح غير مرغوب فيه فلسطينياً. وعليه: تلاقت المصالح العربية العليا مع الطموحات الفلسطينية، بالتخلص منه على مذبح تداعيات حرب حزيران (يونيه).

ثالثاً: مثّلت الانتقادات التي وُجهت إلى شخص الشقيري كأول رئيس لمنظمة التحرير، جزءاً هاماً من الانتقادات التي وُجهت لسياسة المنظمة وخطها ككل؛ فعلاوة على التحفظات التي سُجلت منذ بداية فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، وعلى ظروف انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في القدس في 1964، كثيراً ما وُجهت الملاحظات؛ فالانتقادات ليس فقط إلى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الشقيري؛ ولكن أيضاً إلى توجّهاته السياسية والعسكرية التي أثّرت على استقلالية المنظمة؛ لذا: فقد عاب فيصل حوراني على الشقيري، عدم تمسّكه بالاستقلالية السياسية والعسكرية للمنظمة، والتفرّد وعدائه للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية. ففيما يخص الاستقلالية السياسية للمنظمة، فإن الشقيري لم يفعل شيئاً ذا بال للحفاظ على استقلالية منظمته إزاء تدخلات الحكومات العربية في أخص شؤونها، بل إنه على العكس من ذلك، كان أميل إلى استرضاء الحكومات وخاصة التي تدعمه

[1]- شفيق الحوت، **"دور أحمد الشقيري الفكري"**، في: أحمد الشقيري، ص84.

[2]- المرجع السابق، ص93.

كمصر. ومن هنا تشكّلت النظرة إلى المنظمة والتعامل معها، على أساس أنها أداة طيّعة في أيدي نظام الرئيس عبد الناصر[1].

ومع صحة ما أورده فيصل حوراني، إلاَّ أننا لا نستطيع قبول كل ما ذكره دفعة واحدة. صحيح أن علاقة الشقيري بعبد الناصر كانت في أغلب الأوقات جيدة، لكن أحياناً اعتراها بعض الخلل، خاصة بسبب شحنة الأسلحة الصينية لجيش التحرير الفلسطيني، وإن كان هذا الخلاف ليس جوهرياً بين الطرفين.

لكن ما يؤخذ على الشقيري، إنه كان يتخذ عدة قرارات دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة أو المجلس الوطني الفلسطيني؛ فقد شهدت مرحلة تأسيس المنظمة التأثّر بشخصية الشقيري مؤسسها ورئيسها الأول؛ فكانت نموذجاً لمحاولة وضع الكل في واحد، دون مراعاة للفوارق النسبية في الاتجاهات السياسية؛ فشارك ممثلو الاتجاهات المختلفة في الدورات الثلاث الأولى للمجلس الوطني بصفتهم الشخصية لا السياسية، وكانت تلك الصيغة انعكاساً لمنهج الشقيري الذي لم يكن ميّالاً إلى الحزبية أو التعددية[2]. فقد ثبت بأنه لم يكن يكشف لأحد من المسئولين في المنظمة عن نتائج المفاوضات التي كان يجريها مع الزعماء العرب والأجانب، كما كان الحال بعد زيارته للصين، حتى أن الوفد الفلسطيني المكون من اثني عشر شخصاً الذين رافقوه، لم يسمع أي شيء عما حدث في العاصمة الصينية، إلاَّ من خلال الصحف ووسائل الإعلام[3].

غير إن تلك التهمة لم تكن مقصورة في شخص الشقيري؛ وإنما كانت سمة عامة في كافة الزعماء العرب دون استثناء، والموقف السياسي في المنطقة العربية وقتذاك، كان يُحتم عليه أحياناً التفرُّد بأخذ القرارات، خصوصاً وأن بعض تلك القرارات كانت تقتضي منه السرية في اتخاذها؛ حتى لا يتمَّ اجهاضها من بعض الأنظمة الرسمية العربية.

بل ووصل الأمر كما يقول شفيق الحوت: أننا كنّا بين مطرقة الشقيري وسندان الرصاصة الأولى، وكان لا بد من الإسراع في الحسم داخل المنظمة، والضغط على الشقيري

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968**، ص71؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص86.

[2]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص225.

[3]- كريشان، **منظمة التحرير**، ص27-28؛ حوراني، **الفكر السياسي**، ص104-109.

بالذات لتطوير أساليبه؛ ولحثه على التعاون مع التنظيمات الفلسطينية السرية. غير أن الشقيري لم يستمع للنصائح، ورفض الانتقادات الموجهة إليه، وبالغ في التفرُّد باتخاذ إجراءات وقرارات تعسفية ضد معارضيه [1].

وما يتعلق بالاستقلالية العسكرية، فإن الشقيري لم يكن يملك حق تحريك أي وحدة من وحدات جيش التحرير الفلسطيني، أو حتى تعيين قياديه وضباطه أو نقلهم، لأن هذا الحق تملكه القيادة العربية الموحدة نظرياً، وقيادات الدولة المضيفة عملياً. وما يتعلق بالتفرّد والعداء للتنظيمات، فقد اتخذ الشقيري منذ نشأة المنظمة دوراً بارزاً وصلاحيات واسعة؛ إذ جمع مع رئاسة اللجنة التنفيذية رئاسة المجلس الوطني، وهو الذي عيّن أعضاء اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى ممارسات فردية عدة اشتهر بها. وعندما كُثُرت الاحتجاجات حول هذه الصيغة اللا ديمقراطية، قدّم الشقيري للمجلس الوطني الثاني الذي انعقد في القاهرة في الفترة من 31 آيار (مايو) إلى 4 حزيران (يونيه) 1965، مشروع نظام للانتخاب صادق عليه المجلس، غير أنه ظلَّ حبراً على الورق.

ولم يكتفِ الشقيري بذلك، بل هاجم التنظيمات والأحزاب الفلسطينية في أكثر من مناسبة وخاصة فتح؛ فعندما بدأ نجم حركة فتح في الصعود بعدما رفعت شعار الكفاح المسلح، لم يُخفِ الشقيري تحفظه إزاء هذا النهج، انسجاماً مع الموقف المصري الذي اتهم حركة فتح بالعمالة لبريطانيا، وهو نفس الاتهام الذي تبنّاه الدكتور رفعت عودة مدير مكتب منظمة التحرير في الجزائر الذي كان معروفاً عنه أن ناصري، بينما اتهمت السعودية فتح بالعمالة للشيوعية الدولية، والأردن اتهمها بخيانة معسكر الثوريين العروبيين، أما صحيفة الأنوار البيروتية الموالية للناصرية، فقد اتهمتها بالعمالة لوكالة المخابرات الأمريكية (السي. أي. إيه CIA) [2]. وثمة بعض الأنظمة الرسمية العربية، التي لم تكن ترغب في إعطاء إسرائيل ذريعة لمهاجمة البلدان العربية كمصر على سبيل المثال؛ فالفريق المصري علي علي عامر قائد القوات العربية الموحدة، أرسل بمذكرةٍ إلى الحكومات العربية دعاها فيها بقمع نشاط الفدائيين بشدة [3].

---

[1]- محمد خالد الأزعر، **"التعددية السياسية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، بيروت، خريف 1994، ص26.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص320-324؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص93-94.

[3]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، **ص98**.

وبقي غياب البُعد الديمقراطي في ممارسات الشقيري، قاسماً مشتركاً استندت إليه شكاوى وبيانات معظم المعارضين لنهجه المتفرّد في اتخاذ القرارات [1]. وأكثر من ذلك: فلم ينجح الشقيري في أن يجمع تحت زعامته القوى الفدائية أو السياسية الفلسطينية؛ فازدادت الانتقادات للتعارض بين أقواله والسلوك الذي يسلكه [2].

هذه الأسباب مجتمعة، جعلت لهجة انتقاد الشقيري تتصاعد باستمرار من جانب الجميع، ولم تقتصر على طرفٍ فلسطيني دون الآخر، بل ووصل الأمر بالدكتور فايز الصايغ عضو اللجنة التنفيذية والمسئول عن دائرة الإعلام في المنظمة، للقول: بأن المنظمة غير ملزمة بتصريحات الشقيري من الناحية القانونية والدستورية، وهدد بالاستقالة من منصبه، كما استقال الدكتور منذر العنبتاوي مدير عام الصندوق القومي من منصبه بعدما طُلب منه الانتقال إلى مكتب المنظمة في اندونيسيا كمديرٍ للمكتب. ومع نهاية عام 1965، بدأت سلسلة استقالات من بعض مكاتب المنظمة [3]؛ مما دعا الشقيري لتقديم استقالته في 3 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، غير أن اللجنة التنفيذية رفضتها [4]. كما وصل الأمر بشفيق الحوت مدير مكتب المنظمة ببيروت، إلى اتهام الشقيري بتفرّده وتجاوزاته اللا دستورية دون موافقة اللجنة التنفيذية؛ فأصدر الشقيري قراراً عقابياً بحقه، بنقله إلى مكتب المنظمة في نيودلهي بالهند [5].

رابعاً: وثمة سبب آخر لا يقل أهمية عما سبقه من أسباب اضطرت الشقيري لتقديم استقالته مكرهاً، وهو ما نجم عن جلسة مجلس الأمن الدولي الذي انعقد بطلبٍ مصري في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، والذي انتهى بالموافقة بالإجماع على القرار الدولي (242)؛ فعقد الشقيري في مقر منظمة التحرير بالقاهرة في 24 من الشهر نفسه مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه: رفض المنظمة للقرار الدولي جملةً وتفصيلاً، لأن التاريخ من وجهة نظره لم يعرف حرباً كان الخلاف فيها بين شعبين على الوطن بكامله؛ وبالتالي: فإن فلسطين ملك لشعبها العربي وليس

---

[1]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص82-83؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص28-29؛ حوراني، **الفكر السياسي**، ص105.

[2]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص83.

[3]- أسعد عبد الرحمن، "**الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 191، بيروت، كانون ثانٍ (يناير) 1995، ص53.

[4]- فيصل حوراني، "**الميثاق الوطني: موقعه في سياق تطور الفكر الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون أول (ديسمبر) 1979، ص9.

[5]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965**، ص67-68؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص94-95.

للأمم المتحدة. وفي 14 كانون أول (ديسمبر) تقدَّم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمذكرة للشقيري، طالبوه فيها بالتنحي فوراً عن رئاسة المنظمة **حرصاً على الكيان الفلسطيني، وتحقيقاً للوحدة الوطنية، وتمكيناً للمنظمة من التصدي لإحباط المحاولات والإجراءات المترتّبة على قرار مجلس الأمن، الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية**. وذلك لكي يقيموا قيادة جماعية واعية للمنظمة تعمل على مستوى الأحداث، وعللوا السبب وراء تقديمهم لهذه المذكرة له، بأنها نتيجة للأساليب التي مارس بها الشقيري أعمال المنظمة، والتي- حسب المذكرة- لم تكن أقل إضراراً بالمنظمة من العوامل الخارجية عنها[1].

خامساً: ومن الأسباب التي أدّت إلى تنحية الشقيري عن رئاسة المنظمة، أن الأخيرة لم تُثبت وجودها في المعركة أو المواجهة ضد إسرائيل، وكان قد مضى على إنشائها ثلاث سنوات فقط [2].

سادساً: وهو السبب الأهم والمتمثل في الدور المصري، فخلال مؤتمر القمة العربية في الخرطوم؛ كان قد دار حوار بين الشقيري والرئيس عبد الناصر، جاء فيه على لسان الشقيري: "**نحن نحبك يا سيادة الرئيس، ولكن ليس لأحد أن يتكلم باسم شعب فلسطين**"[3]. ولمَّا كان من بين قرارات مؤتمر الخرطوم القرار الرئيسي الذي ينص على إزالة آثار العدوان، ولم يكن من بين القرارات أية إشارة للأراضي التي أُحتلت عام 1948، وقف الشقيري غاضباً من تلك القمة، وغادر القاعة احتجاجاً على ذلك، مما كان له تأثير على الرئيس عبد الناصر الذي شعر بأن الشقيري قد تمرَّد عليه. الأمر الذي كان له علاقة، بتأثير عبد الناصر والأردن المعادي أصلاً للشقيري على أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ فباتوا بدورهم يضغطون على الشقيري لتقديم استقالته. وهنا أدرك الشقيري بأنه لم يعد له مكان في استكمال مسيرته [4].

---

[1]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص315؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113؛ محمد خالد الأزعر، **"تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري"**، في: أحمد الشقيري، ص316؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص29؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص108.

[2]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني**.

[3]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27.

[4]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني**.

ولمَّا كان من ضمن الآثار العديدة التي خلفتها هزيمة عام 1967، بداية الزمن الجديد لمنظمة التحرير؛ فقد تحولت بعض وحدات جيشها في غزة إلى تنظيم فدائي باسم قوات التحرير الشعبية، الذي باشر نشاطه الكفاحي قبل أن تستفيق كل القوى الفلسطينية الناشطة وقتذاك من هول الزلزال الذي أحدثته الهزيمة، كما سعت المنظمة إلى دعم حركة فتح والاتفاق معها، كما دعمت وسعت إلى الاتفاق مع أجنحة عسكرية مقاتلة تابعة للقوميين العرب، لكن خطواتها في ذلك الاتجاه لم تأتِ بالثمار المرجوّة، خاصة وأن الشقيري وُضع في مرمى النيران العربية، ولم يعد يحظى بالرعاية المصرية التي اعتاد عليها؛ حتى أن مصر أيضاً وبواسطة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، بدأت بالتصويب عليه فجرى تحميل خطابات الشقيري مسئولية الهزيمة، وجهدت أنظمة عربية عدة لدفع أعضاء اللجنة التنفيذية لتوقيع مذكرة لإقالته. ومع اشتداد الضغوط عليه عربياً وفلسطينياً من الفصائل التي اعتبرت إسقاطه هدفاً؛ فقد قام بتقديم استقالته كُرهاً إلى الشعب الفلسطيني قائلاً: "**أنا أترك العربة وقد بدأت تهوى؛ والآن ستستمر في السقوط خطوة خطوة نحو النهاية**" [1].

فالقيادة المصرية بعد هزيمة 1967 بدأت بتبنّي حركة فتح؛ ففتحت الأبواب على مصراعيها لياسر عرفات زعيم حركة فتح وأركان قيادته في صيف العام نفسه، وبالتحديد في تموز (يوليه)؛ بعد أن أخذت القيادة السورية بعد الهزيمة بالتضييق على فتح؛ فكانت مصر هي البديل المناسب لها. وبالتالي: كان ذلك مؤاتياً لمصر عبد الناصر؛ فحدثت مصالحة بين حركة فتح والرئيس عبد الناصر [2]. وكان عبد الناصر وكنتيجة منطقية للهزيمة، قد بدأ يعيد النظر في رؤيته لحركة الكفاح المسلح التي تقودها فتح؛ ورأى أن بإمكانه الاعتماد عليها في مواجهة إسرائيل حتى يستطيع إعادة بناء مصر وجيشها [3].

ومن المعلوم: أنه قبيل تلك الحرب، جرت محاولات قامت بها قيادات حركة فتح للالتقاء بالرئيس عبد الناصر لكنها فشلت، وإن كان قد تمَّ لقاء مع شمس بدران وزير الحربية المصري، لم يسفر عن اتفاق للتعاون بين الطرفين، ولكن بعد عدة وساطات من بعض الصحفيين المصريين كمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام، التقى عبد

---

[1]- أبو حسنة: **تطور الوعي الفلسطيني**، ص26-27.

[2]- **مقابلة مع عبد الله الحوراني؛ مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[3]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، في: أحمد الشقيري، ص299؛ عبد الله الحوراني، **فلسطين قضية قومية**، ص16.

الناصر بتلك القيادات في أيلول (سبتمبر) 1967، وهم: ياسر عرفات وصلاح خلف وفاروق القدومي وخالد الحسن. وخلال اللقاء طلب عبد الناصر منهم أن تحرق حركتهم الأرض من تحت أقدام الإسرائيليين، فردَّ عليه عرفات: وماذا عن المنظمة؟ فقال عبد الناصر: "**هي لكم**". وبذلك حُسم أمر المنظمة بعدما كان عبد الناصر قد تورّط في الحرب فعلياً؛ بعد أن قرر تبنّي العمل الفدائي وذلك بحضور هيكل نفسه. وتقرر في نهاية الاجتماع أن تقدّم مصر لحركة فتح خمسة عشر ألف جنيه شهرياً، والاستجابة لطلبات الحركة من أسلحة وذخائر وبعثات تدريب، من خلال التنسيق مع مدير المخابرات العسكرية المصري اللواء محمد أحمد صادق، وتمَّ الاتفاق على إنهاء الازدواجية بين العمل الفلسطيني المسلح والعمل الفلسطيني السياسي، بأن تتولى فتح قيادة المنظمة. وحتى قبل أن يتولى ياسر عرفات قيادة المنظمة، قام عبد الناصر بضمه سراً ضمن الوفد المصري، الذي زار موسكو وبلغراد في صيف 1968 لتقديم عرفات إلى المجتمع الدولي، وكان ذلك فاتحة علاقات جديدة بين فتح والاتحاد السوفيتي؛ حيث بدأت الأخيرة بتقديم مساعدات عسكرية للأولى، كان بعضها يتمَّ استلامه من مخازن الجيش المصري، لحين وصول مثيلها لحركة فتح من موسكو [1].

وفيما يخص تقرُّب عبد الناصر من حركة فتح، فإن مصر قد بدأت بفتح أبوابها لياسر عرفات الناطق الرسمي باسم الحركة وأركان قيادته بعد حرب العام 1967. وكانت مصر قد تجنّبت إقامة علاقات مع فتح قبل الهزيمة في حرب حزيران (يونيه) من العام نفسه؛ لعلاقة قياداتها بالإخوان المسلمين من جهة، ومع السعودية من جهةٍ أخرى. وهنا لا بد من التساؤل: **(هل غيّرت مصر الناصرية تقييمها لحركة فتح؟ أم أن الهزائم فرضت عليها تحالفات جديدة؟)**. بالتالي: يجب أن يُنظر لتلك العلاقة في إطار المصالحات والتهادن، وإبراز ما حصل بين مصر والسعودية بعد الحرب [2]. بينما يرى البعض الآخر: أن التقويم المصري للعلاقة مع

---

[1]- خالد الحسن، **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسة الحضارة، ط1، بيروت 1990، ص992؛ محمد حسنين هيكل، **أحاديث في العاصفة**، القاهرة، دار الشروق، 1987، ص435-436؛ حنان كمال، **ملابسات استقالة الشقيري**، في: عبد القادر ياسين (محرر): أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، حزيران (يونيه) 2006، ص234؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2]- تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني**". في: أحمد الشقيري، ص329.

حركة فتح، أملاها شعور عبد الناصر بالحاجة الماسة للفعل المقاوم، لاستنهاض الهمم وإشغال العدو في مرحلة تردّي حالة الجيش إلى ما يقارب الهزيمة [1].

وحسب ما ذكره البعض: فإن ما قاله الشقيري بالذات عن تخلي القاهرة عنه؛ إنما يتجاهل معه صعوبة استمراره في العمل مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وصعوبة استمراره في التعاون مع الأنظمة العربية، وصعوبة التعامل مع الشعب الفلسطيني الذي أصبح يتطلّع إلى تنظيمات المقاومة الفلسطينية، ويسعى للانخراط فيها وهي إحدى الثمار للهزيمة. وكرد فعل على رفضها خاصةً وأن الفلسطينيين كانوا يُدركون، كما يقول خالد الحسن القيادي في حركة فتح أنه: "**ليس لنا علاقة البتّة بحرب 1967**" [2]، فهم يسعون لتحرير وطنهم منذ حرب العام 1948، على الرغم من تفاقم الاحتلال واتساعه على فلسطين كلها؛ بينما لم تعكس منظمة التحرير بقيادة الشقيري المطلب الحقيقي للثورة الفلسطينية [3].

وإذا ما صحَّ ما قيل سابقاً من صعوبة تعامل الشقيري مع أعضاء لجنته التنفيذية، وصعوبة تعاونه مع الأنظمة العربية؛ فالأمر لم يكن كذلك مع الشعب الفلسطيني الذي لم يكن يدري بأدق خفايا الصراع بين الشقيري مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأنظمة العربية معاً؛ لذا: لم يتوانَ الفلسطينيون في التعامل مع ورثة الشقيري في زعامة منظمة التحرير.

ويؤكد محمد عبد العزيز أبو سخيلة الذي كان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، خلال فترة رئاسة الشقيري للمنظمة، أن مسألة استقالة الشقيري وقيام حركة القوميين العرب بالضغط من أجل تنازله عن زعامة منظمة التحرير، كانت وفق توجّهات عربية ووفق معادلة عربية صعبة [4]. ويؤكد جميل المجدلاوي: أن استقالة الشقيري لم تكن بإرادته؛ وإنما أُجبر عليها لأن سقفه السياسي كان أعلى من سقف الجامعة العربية [5].

---

[1]- مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر: "**تطور حركة التحرر الوطني**". في: أحمد الشقيري، ص335.

[2]- هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الفرزلي، لندن، منشورات هاي لايت وجامعة كمبردج، 1984، ص408.

[3] - *Serrieh, **The voice of the Truth**, pp. 32-33.*

[4]- مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري، ص285.

[5]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

وكان الشقيري قد وجه نداءً أخيراً للرئيس عبد الناصر لتخفيف الضغوط التي تراكمت ضده؛ فلم يستجب له فالشقيري لم يلقَ الغفران عن الإهانة الكبيرة التي كان قد وجهها إلى الزعماء العرب في مؤتمر الخرطوم [1].

إذن: فقد لاحظ الشقيري أن عبد الناصر حليفه الأول تخلى عنه، بعدما بدأ الأخير والأنظمة العربية يميلون إلى الحل السلمي بعد حرب 1967، بينما هو رافض لهذا النهج، وظلَّ متمسكاً بالنهج المقاوم. كما لاحظ وكما أشرنا من قبل إلى أن الصحف المصرية، بدأت تردد أقوال منتقديه من الفلسطينيين بأنه فردي، بل وأكثر من ذلك فقد رأى الشقيري، بأن الصحف المصرية لعبت دوراً مهماً في تنحيه وابعاده عن المسرح السياسي، بقوله: "**فقد أخذت صحف القاهرة على نفسها بقيادة جريدة الأهرام، إبراز مذكرة الإخوة السبعة والتعليق عليها، ونشر صور أصحابها وتصريحاتهم ومطالبتهم باستقالة رئيس المنظمة، وعلى مدى أيام كانت الصفحات الأولى في جريدة الأهرام، مكرّسة بعناوينها وهي تتحدث عن أزمة المنظمة واستقالة الشقيري... وقرأت كل هذا وفهمت ما يجب أن أفهم، وقدمت استقالتي لا إلى الإخوة السبعة، ولا إلى الملوك والرؤساء الثلاثة عشر، ولكن إلى الشعب الفلسطيني**" [2].

ويبدو أن صلاح خلف (أبو إياد) قد أكّد ما قاله الشقيري، بقوله أن: "**الشقيري أسقطته القاهرة بكتابة عمود في جريدة الأهرام**" [3]؛ فالصحف المصرية تابعت باهتمام المطالب التي نادت باستقالة الشقيري، وتبنّت وجهات نظر الفريق المنادي باستقالته [4]. فبات واضحاً على الرغم من قبول عبد الناصر للحل السلمي، بأن صفحة الشقيري بالنسبة إليه أضحت مطوية؛ فكان على عبد الناصر القبول بالبديل الآخر، وهم التنظيمات الفلسطينية أو حملة البنادق.

---

[1]- الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص317؛ مناقشة خير الدين أبو الجبين لبحث شفيق الحوت: "**دور أحمد الشقيري الفكري**". في: أحمد الشقيري، ص97.

[3]- توفيق أبو بكر، **قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي**، الكويت، مطابع القبس التجارية، 1987، ص78.

[4]- عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ط2، سلسلة عالم المعرفة، العدد 36، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيه 1985، ص323.

ومهما يكن من أمر: فقد كان عبد الناصر معنياً بالتخلّص من الخطاب السياسي الذي سبق الحرب، ومن رموز أصحاب هذا الخطاب مثل رموز الإعلام السياسي المصري كأحمد سعيد ومن على شاكلته، وكان الشقيري ضمن هذا الإطار والتيار[1].

ولمَّا كان من نتائج حرب 1967 أن تبخّرت الآمال في قيادة عبد الناصر، وسقطت شعارات القومية العربية للتحرير؛ اضطرت الأنظمة الرسمية العربية على الموافقة على التخلّي عن معارضتها للعمل الفدائي؛ لامتصاص غضب الجماهير. لذلك تمَّ إعادة النظر في منظمة التحرير ودورها وقيادتها، بدعوى تحقيق الوحدة الوطنية بدخول التنظيمات الفدائية في منظمة التحرير. ومن أجل ذلك كما يقول جميل السحّار الذي كان شاهداً عياناً على الحادث أثناء تواجده في القاهرة وقتذاك: بأنه قام عددٍ من أبناء التنظيمات بمحاصرة منزل الشقيري في القاهرة وطلبوا منه التخلّي عن رئاسة منظمة التحرير، وظل الحصار مفروضاً أكثر من أسبوع حتى اضطر إلى الاستقالة في 24 كانون أول (ديسمبر) 1967. وفي ذلك اليوم ظهرت الصحف المصرية جميعها بعنوانٍ رئيسٍ بارز، يقول: "**اليوم انتهت أزمة الشقيري**"[2].

لذلك اضطر الشقيري إلى تقديم استقالته المشهودة، أو إن جاز القول دُفع للاستقالة دفعاً، وكتب استقالته التي فُرضت عليه على ورقةٍ تركها على مكتبه في القاهرة، موجهة إلى الشعب الفلسطيني بالاسم ولعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، قال فيها: "**أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني، الشعب الأسير الشريد، المهاجر الطريد، وأُقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب**"[3].

لقد قدّم الشقيري استقالته التي أُجبر عليها؛ فوضع بذلك نفسه وكل تجربته تحت تصرف الرئيس المؤقت الجديد للمنظمة يحيى حمودة[4]. وبذلك عزَّز تعيين الأخير رئيساً

---

[1]- **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2]- **مقابلة مع جميل السحّار**.

[3]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965**، ص75.

[4]- كريشان، **منظمة التحرير**، ص29؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص97.
ويحيى حمودة: هو محامٍ ذو ميول يسارية، وكان من الشخصيات الأساسية في المؤتمر العام للاجئين.
الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

لمنظمة التحرير من موقع حركة فتح، لأنه كان متعاطفاً مع الفدائيين الفلسطينيين أكثر من الشقيري [1].

إن هذا الموقف الذي بيّنه الشقيري يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن مهمة الرجل في إنشاء المنظمة وقيادتها، لم تكن سهلة مفروشة بالورود، وإنما عسيرة، وُضِعَ في وجهها الكثير من الأشواك على أقل تقدير، والكثير من الألغام المتناثرة هنا وهناك على أبعد تقدير، لكي تفشل تلك المنظمة، وهي لا زالت في طور البناء، وبما لا يدع مجالاً للشك بأن الشقيري ومنظمته لم يكونا دوماً طوع بنان النظام الإقليمي العربي، وإلاَّ لساعد ذلك النظام الشقيري على البقاء والديمومة في رئاسة المنظمة.

أما استقالة الشقيري التي أُكره عليها عن زعامة منظمة التحرير، أو الطلب منه التنحّي بعدما وجد ألاَّ مناص من ذلك؛ فقد تجلّى فيها قدرة الرجل على قراءة الواقع واستقراء المستقبل؛ فقد رأى ببصيرته الثاقبة من جهة أن مرحلته قد غَرَبت شمسها، إيذاناً بقدوم مرحلة جديدة، ومن جهةٍ أخرى فإنه أقدم على التنحّي بناءً على طلب زملائه الذين اختارهم بنفسه بحكم القانون، وكان بإمكانه أن يقيلهم لكنه لم يفعل [2]، حرصاً منه على سلامة المنظمة، وخشيته من انفراط عقدها.

ويبدو أن الشقيري قد قَبِل التنحي من منصبه أو عزله على مضض، ويظهر ذلك من ثنايا قوله: "**وإذا كنت قد عُزلت عن المسئولية القيادية، فإن مسئوليتي كمواطن لم تُعزل، ولا يملك أحد أن يعزلني عنها، وإذا كانت قد انتهت قيادتي فإن مواطنتي قد ابتدأت ..**" [3].

ويقول محمد عبد العزيز أبو سخيلة: إن الذين طالبوا الشقيري بالاستقالة أعضاء من اللجنة التنفيذية اختارهم الشقيري، وهم الذين تخلّوا عن منظمة التحرير في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عام 1968، وأنه- أي أبو سخيلة- عارض ذلك، إلاَّ أن إجبار الشقيري على التنحّي في الظاهر كان نتيجة معادلة عربية بعد العدوان الإسرائيلي عام 1967، بين القوة من

---

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص103؛ نزيه أبو نضال، وعبد الهادي النشاش، **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، نيقوسيا، دار الحقائق، 1984، ص49.

[2]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص 315؛ مناقشة عبد العزيز السيد لبحث د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص60.

[3]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص318-319.

ناحية، والضعف والوحدة العربية من ناحيةٍ أخرى؛ إذ إن بعض الجهات العربية التي لا تريد الشقيري، قامت بالتأثير على أعضاء اللجنة التنفيذية، في حين كان الشعب الفلسطيني كله يجمع على بقاء الشقيري. ولمَّا رأى الشقيري ذلك عرض الأمر على عبد الله الريماوي ليقود المنظمة فرفض، وجاء بعد ذلك ثلاثة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني بحضور أبو سخيلة، وطلبوا من الشقيري أن يبقى رئيساً؛ فقال لهم: "**إنني أنشأت جيش التحرير الفلسطيني من أجل فلسطين، ولا أريد أن أمزقه من أجل الشقيري، اذهبوا وابقوا كما أنتم**"[1].

ويذكر خير الدين أبو الجبين- الذي كان أول ممثل لمنظمة التحرير في الكويت- أن نمر المصري عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو أحد الموقعين على كتاب طلب استقالة الشقيري، قال له: "**يا ريت** (ليت) **يدي انقطعت ولم أُوقع ذلك الكتاب، بعد أن رأيت ما يحصل في الساحة الفلسطينية الآن** (أي: بعد حلول التسوية السلمية اللاحقة) **من تنازلات**"[2].

والواضح من خلال ما سبق: أن الشقيري لم يستقْل بمحض إرادته؛ وإنما فُرضت عليه الاستقالة قسراً بسبب خلافات فلسطينية عدة، وبسبب موقف وطني بعينه، هو رفضه للقرار الدولي (242) الذي وافقت عليه معظم الأطراف العربية. وبالتالي: نصل إلى قناعة محددة هي أن بعض الدوائر العربية من جهة، والقوى المسلحة الفلسطينية من جهة أخرى، قد أوحت لعددٍ من أعضاء اللجنة التنفيذية بالطلب من الشقيري التنحي بهذا الشكل عن قيادة المنظمة، هذا إن جاز لنا التفكير بنظرية المؤامرة، كما أكدها من قبل محمد عبد العزيز أبو سخيلة عضو المجلس الوطني الفلسطيني السابق. ولم يستطع الشقيري رغم حنكته وخبرته السياسية والدبلوماسية الطويلة، ولمَّا كان الشقيري قد صرّح من قبل بأنه لا يجوز إلاَّ للفلسطينيين بتنحيته عن القيادة؛ وعليه: نعتقد جازمين أن ذلك البعض العربي هو من أوحى لهؤلاء الأعضاء في اللجنة التنفيذية للطلب من الشقيري التنحي وفوراً عن القيادة، خاصةً وأن هذا الطلب أتى بعد أشهر قليلة من طلب بعض الأنظمة العربية من

[1]- مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص65.

[2]- مناقشة خير الدين أبو الجبين لبحث شفيق الحوت: "**دور أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص97.

الشقيري التنحي عن رئاسة المنظمة؛ مع إنه كان بإمكانه عدم الانصياع لطلبهم، وتنحيتهم وتعيين أعضاء غيرهم، لكنه لم يفعل.

لقد كان الشقيري استقلالي النزعة، صاحب دنيا خاصة به، وكانت صراحته أكبر من أن يتحملها البعض، كما وكان أسلوبه قاسياً ونقده مريراً؛ فاختلف مع الذين عمِل معهم من الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وضحّى بالصداقات في سبيل المبادئ التي تشبث بها، ولكن في المجمل: فإن الذين عارضوه وانتقدوه وحملوه بعض المسئولية فيما أصاب العرب من تراجع، لا ينكرون عليه صدق وطنيته، وصدق جهاده؛ فهو لم يضعف ولم يهادن ولم يساوم ولم يتراجع [1].

لكن الغريب في الأمر: **(كيف تلاقت جميع هذه الأطراف في التخلص من الشقيري في آنٍ واحد؟)**، فإن كان الأردن معادياً للشقيري فذلك أمرٌ نفهمه؛ وإن كانت التنظيمات الفلسطينية معادية للشقيري منذ بداية خلق الكيان الفلسطيني فذلك أمر نفهمه أيضاً، لكن انقلاب الرئيس عبد الناصر عليه فذلك أمر يحتاج لبحثٍ وتقصٍ، إلاَّ إذا كان عبد الناصر قد استنفذ كل طاقات الشقيري ولم يعد بحاجةٍ إليه، بعدما خسرت مصر معركتها مع إسرائيل عام 1967. وبالتالي: لم يعد لعبد الناصر الثقل السياسي في الساحة العربية، يستطيع من خلاله إقناع أو إلزام الآخرين في الساحة العربية على قبول ما يريده، وعلى أقل تقدير ونظراً لفقدان قطاع غزة من الإدارة المصرية؛ فقد حاول عبد الناصر امتصاص غضب التنظيمات الفلسطينية قدر الإمكان، وبناءً عليه: التقت مصالح المناوئين للشقيري فلسطينياً، مع عجز عبد الناصر بعد هزيمته على التخلص منه.

لكن مما يصعُب على الشقيري، أن تُختم حياته السياسية بجملٍ قاسية؛ كالتي جاءت في مذكرة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، بأنه بعد تنحيته عن قيادة المنظمة سوف تُقام قيادة جماعية واعية للمنظمة تعمل على مستوى الأحداث. والواقع أن ذلك القول القاسي بحق رجلٍ بذل حياته، من أجل رفع القضية الفلسطينية من حالة شعب لاجئ إلى كيان له الكثير من المقومات، كما لو يتم محو كل تاريخه بجرة قلم؛ فاسم منظمة التحرير الفلسطينية في جامعة الدول العربية والمحافل الدولية ارتبط بشخص الشقيري، ولم يُكلف

[1]- مقدمة خيرية قاسمية في: **أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله**، ص12.

أحد آخر غيره في إحياء الكيان الفلسطيني، والمطالبة بحقوق الفلسطينيين، ومن هنا كان دور الشقيري في تقديم منظمته للجامعة العربية لتنال الاعتراف الرسمي بها.

وما يؤكد ما سبق الإشارة إليه، أن شفيق الحوت ذكر بأن الشقيري يبقى مهما اختلف الرأي من حوله، صاحب الفضل الأكبر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وإقامتها [1]. فلقد ابتدأ الشقيري حياته السياسية مع الملوك والرؤساء، غير أنه انتهى خطيباً في أوساط التجمعات الفلسطينية والمخيمات، وذلك بعكس غيره من القادة والزعماء الفلسطينيين الذين ابتدأوا بين التجمعات الفلسطينية، ثمَّ استمرأوا الاقتراب من الملوك والرؤساء [2].

وبالإمكان أن نلخص مسيرة مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، بأنها شخصية حظيت بالشعبية الفلسطينية خاصةً عند استقباله شعبياً في قطاع غزة قبل عام 1967، ولكنه كان عقلانياً وغير غوغائي، وحذِراً في حركته، ومخلصاً في أدائه، وبعيداً عن استخدام المؤسسة التي أقامها لمصلحة ذاتية، ولم يمتطِ شعبيته لتحقيق أي مأرب خاص [3].

وكان ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية الأسبق، قد أوجز مسيرة الشقيري أثناء الرحلة التي أقلّته من روما إلى عمّان للدكتور أسعد عبد الرحمن بقوله: "**صحيح أنه** (أي: الشقيري) **انبثق .. من أوساط القيادات العربية الرسمية التقليدية حيث عمل معها طويلاً، إلاَّ إنه كان غير تقليدي إطلاقاً، بل ثورياً جداً في إيمانه وتمسكه بنهج الكفاح المسلح الذي كنّا نخوض غماره .. لقد أحبّنا ودعمنا .. ثمَّ لا تنس، لا تنس أبداً أنه أسّس المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني، كان إنشاء جيش التحرير إنجازا كبيراً له**"[4].

ومما يُحسب للشقيري كذلك ترسيخه لفكرة الوحدة الوطنية؛ فقد تميّز عهد الشقيري بميزتين لافتتين للنظر، هما: **منع الاغتيال والإرهاب الرسمي**، وهو ما لطَّخ سيرة النضال الوطني من قبله، ومنع فتح الوسائل الإعلامية والمخابراتية والمالية والارتزاق من تلك الوسائل، وهو ما لطخ ويلطخ المسيرة النضالية بعد تنحيه عن زعامة منظمة التحرير. ولم

---

[1]- شفيق الحوت، "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، ص90.

[2]- بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص50.

[3]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[4]- أسعد عبد الرحمن، **لاءات الشقيري .. في مواجهة لاءات باراك**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص46.

تتحوّل تلك **الفلسطينية** عند الشقيري في يومٍ من الأيام إلى تعصّب انزواء قطري، وظلّت محصورة في إطارها الصحي السليم، وحدة القطر من أجل حمايته من الداخل، والحؤول دون استمرار ضياعه وخسارة أرضه وتهجير شعبه وضرب أهدافه [1].

وبالتالي: فإن دور الشقيري، وحقاً لعب دوره في السنوات القليلة التي تزعّم المنظمة فيها باقتدارٍ وذكاء؛ قد انتهى بسبب المستجدّات من هزيمة جديدة وكيفية الرد عليها بشكلٍ جديد، وقيادة أو قيادات لكل القوى تقريباً، حيث طالت التغيرات الساحتين: المصرية والسورية؛ فكيف بالساحة الفلسطينية !!!؟ [2].

وفي ختام كل ما سبق: بالإمكان تبيان محاولات الشقيري، لنزع استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية من براثن النظام الإقليمي العربي، وكذلك الأمر الجهود التي بُذلت عربياً وفلسطينياً لإزاحة الشقيري ودفعه للتخلّي عن رئاسة المنظمة ومنها:

- إن منظمة التحرير الفلسطينية وعلى لسان زعيمها الشقيري، أعلنت صراحةً ودون مواربة استقلاليتها التامة عن كافة الأنظمة العربية، وأنه لا يحق لأي زعيم عربي أن يعزل رئيسها والإيتاء برئيسٍ آخر على هواه؛ وإنما الفلسطينيون هم فقط المخولون بذلك الأمر دون ضغطٍ من أحد، وذلك بعد أن طالب بعض الزعماء العرب الشقيري بالاستقالة بعد هزيمة عام 1967.
- إن ما قام به الشقيري يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن مهمته في إنشاء المنظمة وقيادتها لم تكن سهلة؛ وإنما عسيرة وُضِعَ في وجهها الكثير من العقبات. فالظروف العربية الصعبة والمهترئة، والهزائم المتلاحقة بهم من جانب إسرائيل، والخلافات العميقة بين الأقطار العربية، جعلت من ميلاد الكيان الفلسطيني رافعة إنقاذ في الوقت المناسب، خاصة وأن أول زعيم للمنظمة حاول بعد شهور معدودة على إعلان ميلاد منظمته، اتخاذ إجراءات استقلالية تجعل من الكيان الجديد كياناً فلسطينياً، لكن دون القفز على المعطيات المتواجدة على الساحة العربية، حتى لا يفقد الدعم اللازم لبقاء كيانه على قيد الحياة.

---

[1]- أنيس صايغ، **في ذكرى أحمد الشقيري**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص134.

[2]- مناقشة محمد خالد الأزعر لبحث بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**". في: أحمد الشقيري، ص61.

- إن الشقيري لم يستقل من رئاسة منظمة التحرير بمحض إرادته؛ وإنما دُفع لذلك دفعاً، أو إن جاز التعبير فقد جرى انقلاب أبيض داخل المنظمة، أدّى إلى ارغامه على التنحّي بعد اتهامه بالتقصير في قيادة المنظمة، وارتمائه مع مؤسسته في أحضان الأنظمة العربية؛ تلك الأنظمة التي كان لبعضها دور بارز في ذلك الانقلاب ضده بعدما حاد عن سياساتها.
- إن الأمانة العلمية تقتضي القول، بأن أحمد الشقيري كان من أنقى الشخصيات السياسية التي تولّت زمام منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالرجل لو كان تابعاً بالكامل للنظام الإقليمي العربي، كما أُتهم من قِبل معارضيه؛ لوافق على كل ما أُملِيَ عليه من ذلك النظام؛ ولوافق على القرار الدولي (242)؛ لكنه آثر التخلّي عن منصبه بعدما بنى صرحاً صان حقوق الشعب الفلسطيني، وقرر ترك المسرح السياسي ليرى وحتى تاريخ وفاته، ما ألمَّ بذلك الصرح الذي بناه من كثرة الخلافات السياسية بين الذين انضووا تحت عباءتها كبديلٍ عنه؛ فآلت إلى ما عليه اليوم من تصدّعٍ قد يودي بها.

obeikandl.com